معوِّقات المشاركة الانتخابيّة للمرأة

سلسلة ندوات 2014

معهد البحرين للتنمية السياسية
Bahrain Institute for Political Development

bipd.org

معهد البحرين للتنمية السياسية

مبنى 362
طريق 3307
أم الحصم 333
ص.ب 38955
هاتف +973 17 821 444

نــدوة
معوّقات المشاركة الانتخابيّة للمرأة
المنعقدة بتاريخ 2014/3/12

تقديم

د. ريم أبو دلبوح
عضو مجلس النواب
المملكة الأردنية الهاشمية

أ. لولوة العوضي
عضو مجلس الشورى
مملكة البحرين

مدير الندوة

أ. غسان الشهابي
مدير الإعلام والعلاقات الجامعية
جامعة البحرين

مكان انعقاد الندوة
فندق الريجنسي

مرسوم إنشاء المعهد

مرسوم رقم (39) لسنة 2005م (المواد الثلاث الأولى)

بإنشاء وتنظيم

معهد البحرين للتنمية السياسية

المعدل بالمرسوم رقم (41) لسنة 2008 والمرسوم رقم (81) لسنة 2009

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين

بعد الإطلاع على الدستور،
وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (35) لسنة 2001،
وعلى المرسوم بقانون رقم (3) لسنة 2002 بشأن نظام انتخاب أعضاء المجالس البلدية،
وعلى المرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2002 بشأن مباشرة الحقوق السياسية،
وعلى المرسوم بقانون رقم (15) لسنة 2002 بشأن مجلسي الشورى والنواب،
وعلى المرسوم بقانون رقم (54) لسنة 2002 بشأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب،
وعلى المرسوم بقانون رقم (55) لسنة 2002 بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الشورى، وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي:

مادة - 1 -

ينشأ معهد متخصص للتدريب، يسمى "معهد البحرين للتنمية السياسية" يلحق بمجلس الشورى، ويشار إليه في هذا المرسوم بكلمة "المعهد".

مادة - 2 -

يهدف المعهد، في إطار الأسس والمبادئ الدستورية والقانونية، إلى تحقيق الأغراض التالية:

1 نشر ثقافة الديمقراطية ودعم وترسيخ مفهوم المبادئ الديمقراطية السليمة.
2 توفير برامج التدريب والدراسات والبحوث المتعلقة بالمجال الدستوري والقانوني لفئات الشعب المختلفة، وبوجه خاص الفئات التالية:
(أ) أعضاء مجلسي الشورى والنواب وبعد التنسيق مع المجلسين.
(ب) أعضاء المجالس البلدية وبعد التنسيق مع هذه المجالس.
(ج) العاملين في وزارات الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني.
3 نشر وتنمية الوعي السياسي بين المواطنين وفقاً لأحكام الدستور ومبادئ ميثاق العمل الوطني.
4 دعم وتنمية البحوث العلمية في مجال النظم السياسية والقانون الدستوري.
5 دعم التجربة البرلمانية من خلال شرح آلياتها، وأساليب عملها، وبيان دور السلطة التشريعية الرقابي والتشريعي.
6 دعم تجربة المجالس البلدية، ودورها في خدمة الوطن والمواطن.
7 ترسيخ مبدأ المشروعية وسيادة القانون.
8 توفير البرامج المتعلقة بالدراسات الخاصة بحقوق الإنسان وفقاً لأحكام الدستور، ومبادئ ميثاق العمل الوطني.
9 دعم المراكز والجمعيات القائمة على حماية حقوق الإنسان.
10 تدريس أسس وأطر ومبادئ المشروع الإصلاحي الحديث لمملكة البحرين وفقاً لأحكام الدستور، ومبادئ ميثاق العمل الوطني.
11 تعزيز ونشر ثقافة الحوار وتبادل الرأي.
12 إعداد مؤهلين للإنخراط في العمل السياسي.

مادة - 3 -

يباشر المعهد كافة المهام والصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضه، وله بوجه خاص ما يلي:
1 تحديد برامج التدريب والدراسة والبحوث التي تلائم مختلف فئات الشعب.
2 عقد دورات تدريبية خاصة بالثقافة الديمقراطية لمختلف فئات الشعب.
3 عقد الندوات واللقاءات المختلفة لجميع فئات الشعب من أجل تنمية الوعي بالمشاركة في الحياة السياسية بمختلف أشكالها.
4 جمع ونشر وحفظ الوثائق والمبادئ والأبحاث والمعلومات الدستورية وغير ذلك مما يساعد على نشر ثقافة الديمقراطية.

> تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية.

المادة 5 - الفقرة "ب"
من دستور مملكة البحرين

كلمة المعهد

تعد المشاركة في الانتخابات ترشحاً وانتخاباً أكثر أشكال المشاركة السياسية اتساعاً، باعتبارها جوهر العملية الديمقراطية وإحدى آلياتها الهامة، وقد باتت مشاركة المرأة في الانتخابات مطلباً اجتماعياً تفرضه ضرورات النهوض بالمجتمع البحريني وفق مبادئ المساواة في الحقوق والواجبات وعدم التمييز، التي كفلها الدستور.

وقد مرّت مشاركة المرأة في المسيرة الديمقراطية في مملكة البحرين بتحولات عدة، منذ إقرار دستور عام 2002 والذي أحدث نقلة نوعية في دور المرأة ومشاركتها في الحياة العامة، لاسيما في الجانب السياسي، حيث منحها الدستور حق المشاركة السياسية ترشحاً وانتخاباً، إلّا أن الأمر لم يخلو من معوقات في طريق تفعيل هذه المشاركة، أبرزها المعوقات الاجتماعية كالثقافة السائدة في المجتمع والموروث الاجتماعي والنظرة النمطية للمرأة، وتأثير رجال الدين والنظرة السلبية لاشتغال المرأة بميدان السياسية.

كما تأتي في قائمة أبرز المعوقات قلة الخبرة السياسية لدى المرأة، نتيجة ضعف برامج التأهيل السياسي، والافتقار إلى الدعم السياسي والمادي من قبل الجمعيات السياسية على الساحة، والتي انعكست بدورها في انتخابات عام 2002 حيث لم تفلح محاولات المرأة في الوصول إلى البرلمان، رغم ترشّح ثماني سيدات من أصل 177 مرشحاً.

وبمرور الوقت، اكتسبت المرأة البحرينية خبرة وحنكة سياسية وتعاظم دورها في الحياة السياسية، وبداية من الدورة الانتخابية في العام 2006 وحتى عام 2014م، خاضت مملكة البحرين ثلاث دورات انتخابية، إضافة إلى الانتخابات التكميلية التي أجريت في عام 2011، وحظيت بمشاركة واسعة من جانب المرأة، كما وشهد العام 2006 وصول أول إمرأة بحرينية وخليجية للبرلمان، حيث فازت السيدة لطيفة القعود بالتزكية عن الدائرة التي ترشّحت فيها بالمحافظة الجنوبية خلال دورتي 2006 و2010.

ومن ثم، شهدت انتخابات 2010 فوز أول امرأة بعضوية مجلس بلدي منتخب وهي السيدة فاطمة سلمان عن إحدى دوائر المحرق، وفي الانتخابات التكميلية التي جرت في عام 2011، تمكنت ثلاث سيدات من الفوز بمقاعد البرلمان ليصل عددهن إلى أربعة سيدات للمرة الأولى، فيما شهد العام 2014 وصول ثلاث مترشحات جميعهن حصدن أصوات الناخبين في دوائرهن.

ورغم التغير النسبي والمكاسب التي تحققت للمرأة، على صعيد المشاركة السياسية لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من الدعم والتمكين للوصول إلى تمثيلها بما يتناسب مع وزن المرأة في المجتمع.

وفي هذا الإطار نظّم معهد البحرين للتنمية السياسية، بالتعاون مع المجلس الأعلى للمرأة، ندوة بعنوان "معوقات المشاركة الانتخابية للمرأة" تركّزت حول الحديث عن المعوقات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية أمام المشاركة السياسية للمرأة الخليجية والعربية، وآليات التغلب على هذه المعوقات التي حدّت من الدور الفعّال الذي يمكن أن تقوم به المرأة.

ويأتي هذا الإصدار ليوثّق مناقشات ندوة "معوقات المشاركة الانتخابية للمرأة"، في مسعى مكمّل لدور معهد البحرين للتنمية السياسية وجهوده في التمكين والتأهيل السياسي للمرأة، وحرصه على إزالة كل المعوقات التي تحد من تمكين المرأة سياسياً، عبر توعيتها وتثقيفها سياسياً ومنحها الفرصة كاملة لخوض التجربة الانتخابية وتحقيق النجاح فيها.

د. ياسر العلوي
المدير التنفيذي
معهد البحرين للتنمية السياسية

التعريف بالمتحدثتين

د. ريم أبو دلبوح

عضو مجلس النواب
المملكة الأردنية الهاشمية

تُعد أحد رموز العمل الإعلامي في المملكة الأردنيّة الهاشمية، وقد حصلت على شهادة الدّكتوراه في القانون المدنيّ في العام 2009م، وبعدها بدأت في التدريس في عددٍ من الجامعات الأردنية، مثل: الجامعة الهاشمية وجامعة الزرقاء الأهلية وجامعة آل البيت، بالإضافة إلى كونها محامية.

شغلت الدكتورة أبو دلبوح عددًا من المناصب، كان منها عضوية المجلس الأعلى لتجمّع المرأة الأردني، واللجنة المنبثقة عن المبادرة الملكيّة السامية "الأردن أولا"، وهي لجنة كُلِّفت بدراسة موضوع الكوته النسائية في المملكة الأردنية، كما شغلت عضوية المجلس البلدي لمحافظة المفرق الكبرى.

شاركت الدكتورة في عددٍ من المؤتمرات الدولية ممثلةً المملكة الأردنية الهاشمية، كان أهمّها عام 2013م في مقر الأمم المتحدة لمناقشة موضوع التشريعات المتعلقة بالمرأة، وبشكل خاص العنف الأسري، كما شاركت في لجان مشتركة مع المجلس البريطاني والكونجرس الأمريكي، وشاركت في فعالية المؤتمرات العالمية المعنيّة بحقوق المرأة في المجتمع المدني وحقوق الإنسان.

للدكتورة أبو دلبوح العديد من القضايا البحثية في قضايا تمكين المرأة والسياسات التشريعية والمرأة في الإسلام وغيرها من القضايا المتصلة بالمرأة.

أ. لولوة العوضي

عضو مجلس الشورى
مملكة البحرين

واحدة من القيادات النسائية في مملكة البحرين، ولها تاريخ طويل في العمل الحقوقي والسياسي؛ فهي أول محامية تقف أمام محاكم البحرين، وكان ذلك في العام 1976م بعد حصولها على ليسانس حقوق من جامعة الكويت في العام 1971م.

تشغل العديد من المناصب، منها: مستشارة لصاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة جلالة الملك حفظها الله ورعاها، كما تقلّدت سابقًا منصب الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة، وكانت أيضًا رئيسًا لمجلس أمناء معهد البحرين للتنمية السّياسيّة، ومستشارة لمنظّمة المرأة العربية.

مؤسِّس مكتب العوضي للمحاماة والاستشارات القانونية، وقد كانت مشاركةً في اللجنة الوطنية العليا التي أعدت المشروع الوطني، كما ترأسّت العديد من الوفود الرسمية للمملكة في العديد من المحافل الدولية الخاصة بالمرأة والطفل والمؤتمرات العامة، وقد كرمتها مملكة البحرين بوسام المملكة من الدرجة الأولى نتيجة خدمتها في قضايا المرأة والمملكة عمومًا.

التعريف بمدير الندوة

أ. غسان الشهابي

عضو مجلس النواب
المملكة الأردنية الهاشمية

مدير الإعلام والعلاقات الجامعية بجامعة البحرين، حاصل على البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها من كلية الآداب بجامعة البحرين في العام 1990/1989. وفي العام نفسه عمل في الصحافة المكتوبة المحلية منذ يناير 1989 حيث انضم إلى صحيفة "الأيام" لينتهي فيها رئيسا للقسم الاقتصادي في أبريل 1999.

انتقل الشهابي بعدها للعمل في دائرة الإعلام والعلاقات العامة في جامعة البحرين رئيساً لشعبة الإعلام والتوثيق، ليعود بعدها متنقلا في العديد من الصحف المحلية مشاركا في تأسيس أو مترئساً لأحد أقسامها.

في فترة عمله الصحافي التي تناهز الخمسة والعشرين عاماً، عمل الشهابي مراسلاً لعدد من الصحف الخليجية والعربية، وقد غطى الشهابي إعلامياً الكثير من المؤتمرات العربية والخليجية، وفي العام 2001 اختير الشهابي ضمن عشرة من المتخصصين في الإعلام والثقافة في البحرين لصياغة مقترح قانون جديد للإعلام في البحرين، وذلك ضمن لجان تفعيل ميثاق العمل الوطني.

في العام 2007، فاز الشهابي بجائزة الصحافة العربية (دبي) عن فرع الصحافة السياسية، لملف نشره في صحيفة "الوقت" بعنوان "التشكيلات السنية في البحرين: الجماعة المؤجلة".

شارك الشهابي في إصدار عدة مؤلفات (مُؤلِّفاً ومؤلفاً مشاركاً ومحرراً)، منها سنوات التحدي و ما كان البحر رهواً: وهو صياغة لميثاق العمل الوطني في البحرين.

رغم التغير النسبي والمكاسب التي تحققت للمرأة، على صعيد المشاركة السياسية لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من الدعم والتمكين للوصول إلى تمثيلها بما يتناسب مع وزن المرأة في المجتمع

د. ياسر العلوي
المدير التنفيذي
معهد البحرين للتنمية السياسية

د. ريم أبو دلبوح

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد الله الذي وهبنا نعمة الإسلام وجمعنا على نعمة الأخوّة وحب أوطاننا، وأصلّي وأبارك على سيدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.. أصحابَ المعالي والسَّعادة، الأخوة والأخوات، أيها الجمع الكريم...

اليوم بالفعل أتشرّف بوجودنا في مملكة البحرين، هذه الدولة الشقيقة للأردن، والتي تجمعنا بها العراقة التاريخية على مستوى القيادتَين وعلى مستوى الشعبَين، وأتوجّه بجزيل الشكر والتقدير إلى معهد البحرين للتنمية السّياسيّة مُتَمثِّلا في رئيس مجلس أمانته سعادة المستشار نبيل بن يعقوب الحمر، ومديره التنفيذي سعادة الدكتور ياسر العلوي، والقائمين عليه؛ الَّذين أعطونا فرصةً ثمينة لوجودنا هنا في مملكة البحرين الشقيقة، مع الوجوه الخيّرة، وإنّنا بالفعل نقدّر جهودكم المباركة الّتي تتزامن مع المشروع الإصلاحي لجلالة الملك لتعزيز المشاركة السّياسيّة والإصلاحية، وجهودكم مقدَّرة وبارك الله فيها، ونسأل الله رب العالمين أن تتحقق مساعيكم ضمن هذه الجهود.

أعزاءنا الحضور، وهذا الجمع الكريم، نستغل فرصة طرحنا هذه لِلندوة لنبدأ بقراءة آيةٍ قرآنيّة نستهلّ بها موضوعنا وكلامنا، بقوله عز وجل: بسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأنثَى، إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى)، والهَديُ النَّبويّ يُعطي المرأة مكَانَةً عُليَا، وكذلك حال المرأة في بدايةَ العهد النبويّ، هذه المقدمة التي استُمِدَّت من موروثنا الديني أو من عاداتنا وتقاليدنا ليست بداية لموضوعنا فحسب؛ وإنما هي مدخلٌ لغايات مهمة في ندوتنا عن معوقات المشاركة السّياسيّة للمرأة، حيث يُذكَر أنه في أيام البيعة للرسول عليه الصلاة والسلام بايع النساء قبل الرجال، وشاور النساء في بداية الأمر، وقصّة أم سلمة عندما أشارت على الرسول عليه الصلاة والسلام بفكّ الإحرام.. فيها إشارات لتأسيس موضوع الشورى.

> عدم مشاركة المرأة العربية في الأحزاب السياسية، وضعف التشريع وتعديل قانون الأحزاب، من العقبات ضدّ مشاركة المرأة في الانتخابات.
>
> الحل؟ هو أن نركّز على برامج محو الأميّة، والثقافة الاجتماعية، وتعزيز القوانين والأحزاب السّياسيّة وتعديل قانون الانتخاب، وأن تكون هناك قوائم نسبية، وأن يظهر اسم للسيدات

د. ريم أبو دلبوح

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في قوله عزّ وجلّ: (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللّهُ إِنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)، هذه ليست مقدمة تجريبية، ولكن نريد من خلالها أن نتحدى ونتعدى العقبات، وهذه العقبات موجودة في هذا العصر المتقدم، والتي - إن شاء الله - ستُذلَّل من خلال الدولة الحديثة، ودولة المؤسسات.

ونُقدّر وجود مثل معهد البحرين للتنمية السياسية، ففي وجوده في دولة المؤسسات في البحرين وجودٌ للمشاركة السياسية، وعندما يكون مدخلنا للعقبات السّياسيّة للمرأة العربية والخليجية والأردنية بشكل خاص نائبًا وناشطةً في هذا الموضوع لمدّة من الزمن بالذات، نجد أنّه ابتداءً من الدساتير العربية التي أعطت حق المساواة، وكان النّصّ يصبّ في الحقوق والواجبات باختلاف العادات والجنس واللغة أو الدين، وهذه النّصوص التّشريعيّة ابتداءً من الدّستور وهو الأعلى من القوانين نجد فيها تأسيسًا للمساواة في الحقوق، وهذا المشروع السياسي واضح، وهذا موجود في المادة الخامسة من دستور البحرين، وعُدِّلَ الدّستور الأردنيّ في الوقت الحاضر، إذ جاء فيه نصٌّ خاصٌّ بأهميّة الأسرة والأمور الاجتماعيّة، وغيرها.

كذلك في تشريعات قوانين الانتخاب في دولنا العربية لا يوجد نص لا يبيح الانتخاب والترشيح، ولكن في إطار الندوة سنتوصل إلى نتائج نُوضّح من خلالها أننا نشعر أن هناك فجوةً بين النظرية والتطبيق؛ فالنّصّ التشريعي والقانوني موجود، لكن هناك معوّقات - في بعض الأحيان - أمام المشاركة السّياسيّة للمرأة، وإليكم بعضًا من الخبرة المتواضعة، وسنتوصّل - إن شاء الله - من خلال الحوار إلى الدّروس المستقاة، وسنطرح العقبات والحلول الّتي يمكن التوصّل إليها.

الأردن لا تختلف عن طبيعة البحرين والدول الأخرى؛ فلدينا تشابه في البنى الاجتماعية والسّياسيّة في هذه المنطقة، فقد ابتدأت الصّورة النّمطيّة للمرأة في الموروث

الاجتماعيّ، حتّى تجسَّدَت هذه الصّورة النمطيّة في المناهج التّربويّة، وحاولنا - سابقًا - تغيير هذه الصّورة في المناهج التّربويّة، وامتدّت هذه النّظرة إلى المستوى السياسي، وفي بعض المراحل التّعليميّة يبتعد الأمر عن التّطبيق الّذي فيه طابع الشّراكة العامّة، ونكتفي بالتّعليم النّظريّ.

والعامل الاقتصادي - أيضًا - سبب من أسباب عدم مشاركة المرأة؛ ففي ظل الأزمة الاقتصادية التي انعكست على دولنا انعكس الأمر على المرأة في فرص الإنتاج والتي كوَّنَت إحدى العقبات الاقتصادية، فهذا العامل الاقتصادي له دور كبير.

وقد حدَّدَ دينُنا الشّريف مكانة المرأة، وفي بلداننا ترتبط مشاركة المرأة بتوجّه الدّين، والدّين من حيث هو نصوص وتشريعات وتاريخ يعزّز مكانة المرأة، ولكن في بلدنا توجد نظرة خاطئة لتوجّه الدّين نحو مشاركة المرأة السّياسيّة، وقد تأثّر كثيرٌ من النّاس بهذه النّظرة، وقالوا إنّه ليس من الضّرورة مشاركة المرأة في الأمور السياسية.

ومن العقبات المهمّة مبدأ عدم توحيد الجهود الذي يعني عادة أنّ لدينا منظماتٍ غيرَ حكومية ومؤسّساتِ مجتمع مدني ومؤسساتٍ حكومية، وعندما نأتي على مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية نرى عدمَ وجود توحيد للجهود في تعزيز غاية المشاركة النسائية، إضافة إلى أنه لا بدّ أن تكون هناك مظلّة موحّدة غايتها توحيد الجهود، وما سمعته في الأردن والبحرين أنّه لا يوجد دعم نسائيّ للمرأة، وفي الأردن قائمة المسجّلين للانتخاب من النساء بعدد كبير، ولكن يأتي دور وعي المرأة بهذه المشاركة، ودعم النساء للنساء، ويأتي دور التوعية في محو الأميّة في هذا الجانب، ومثل هذا البرنامج (الندوة) الذي يأتي متزامناً مع هذه المشاركة السياسية.

أما بخصوص التشريعات، وهو تخصُّصي الذي عملت عليه، عملنا فيه على إجراء التعديلات لمدّة طويلة، والجانب التشريعي هو الذي يهيِّء السُبُلَ للمرأة في أي محفل لغاية الانتخاب، وفي فترة من الفترات تَوجَّهنا بالقانون من أجل تعزيز مشاركة المرأة، ولم يكن فقط لتعديل قانون الانتخاب أو الدستور أو الأحزاب، وهذا قد يكون مُضعِفًا

لمشاركة المرأة السّياسيّة في عدم مشاركة الأحزاب السياسية، وإنما نتوجّه إلى تعديل قانون العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي، واستمر هذا العمل بالتجربة حيث عدَّلنا كثيرًا من المواد لصالح المرأة لتكون كل السبل لها متاحة، وفي كل القطاعات والمشاركات السياسية؛ لتحقق لها الاستقلال الذاتي والمالي في المجتمع، وتعديل القوانين - وهو الأهم بشكل خاص - التي تضطلع بمشاركة المرأة السياسية، مثل تعديل قانون الأحزاب وقانون الانتخاب.

وكان لنا تجربة في هذا الإطار في فترة عودة الحياة النيابية الحُرّة للأردن، فبعد انتهاء الحركة الانتخابيّة تم ترشيح العديد من السيّدات، ولم تُنتخب إلا إمرأة واحدة من مجموع 89 سيدةً، وتكرَّر الترشيح عدّة مرات ولم يتحقق النجاح، ولكن في سنة 2003م شُكِّلت لجنة ملكية منبثقة من مبادرة "الأردن أولًا" لدراسة تعزيز مشاركة المرأة السياسية، وفي تلك المرحلة توصّلنا إلى إدراج موضوع الكوتا النسائية، ولا أحبذ تسميتها بالكوتا، فهي تخصيص مقاعد للنساء في المجلس فهناك من كان مع، والبعض ضد الكوتا.

ولكن خلال التعديل التشريعي في 2003 توصلنا إلى أن يكون هناك نسبة إعداد من السيّدات ابتداء بالتدرّج كان 6 سيدات وبعد التعديل في 2009 وصل إلى 12 سيدة، لأن الأردن بها 12 محافظة، فكان لكلّ محافظة سيدة، وانتهينا في آخر انتخابات - وكنت مشاركة فيها - حيث ارتفعت نسبة السيدات من 12 سيدة من المحافظات إلى 15 سيدة أي ثلث المقاعد الإضافية، شملت البادية الشمالية والبادية الوسطى عندنا في الأردن والبادية الجنوبية.

ومن مبدأ التخصيص لهذه المقاعد عندنا في الأردن حدّدنا مبرراتنا وأسبابنا المقنعة - وأنتم تعرفون إنّ أي تشريع لا بدَّ أن تكون له أسباب مُجبرة - فكان بقيادة مرحلة انتقالية وليست دائمة، وقد حاولنا - قبل التغييرات في فترة التسعينات - عملَ برامجَ توعيّةٍ وتثقيفية، ولكن لم نتوصل إلّا إلى إنجاح سيّدة واحدة فقط، وحتى هذه السيّدة التي نجحت.. حُسبت على المقعد الشركسي أو الكوتا، وكانت هي فترة انتقالية تصبو إلى زيادة قناعة تعزيز مشاركة المرأة في مجلس النواب لفترة معينة، لعلنا - بعد فترة - نستغني عن المقاعد بهذا التناقص مباشرة.

الدّين من حيث هو نصوص وتشريعات وتاريخ .. يعزّز مكانة المرأة.

ولكن في بلدنا، توجد نظرة خاطئة لتوجّه الدّين نحو مشاركة المرأة السّياسيّة!

وقد تأثّر كثيرٌ من النّاس بهذه النّظرة

د. ريم أبو دلبوح

كانت بدايةً جميلة نجحت فيها ستّ سيّدات، وفي الانتخابات السابقة نجحت سبع سيدات، واحدة منهنّ خارج الكوتا بالتنافس، في الانتخابات الأخيرة نجحت ثلاث سيّدات؛ واحدة منهنّ وطنيّة، واثنتان عن طريق التّنافس المباشر، وقد تكوّنت قناعة من خلال هذا النّجاح، وصارت المشاركة تنجح مرّةً وتفشل أخرى، وتعود للنّجاح.

ونعود لفكرة نؤكّد عليها، أنّنا في الدّول العربيّة المسلمة متقاربون في كثير من الأمور، ولكنَّ لكلِّ مجتمع خصوصيَّاتٍ، وأنا أنظر لخصوصيّة المجتمع الأردنيّ بخصوص الكوتا، لأنَّ هذا الأمر تشّريع مطلوب لفترة معيّنة، أي تشريع مؤقّت يتناسب مع ظروف المجتمع؛ إذ إنَّ كلَّ مجتمع يختلف عن غيره، والحلّ التشّريعي هو تخصيص مقاعدَ للنِّساءِ في مجلس النّوّاب.

ذكرنا الآن العوامل الاقتصاديّة والثّقافيّة والاجتماعيّة وعامل النّظرة المغلوطة للدّين، الأمر الآخر المهمّ هو غياب توحيد الجهود الّتي ذكرتها سابقًا مثل وجود معهد البحرين للتنمية السّياسيّة، الّذي يُعَدّ مظلّةً للتمكين السّياسي في البحرين.

وهنا ندعو إلى توحيد الجهود حتى لو كانت هذه الدّعوة خارجةً من جمعيّة خيريّة أو اتّحاد، فالكلام عن المشاركة السّياسيّة هو كلام عن الوعي المجتمعيّ، وليس سهلاً تعزيزُ هذه الجهود. ولكن، في بعض الأحيان نجد أنّ معتقداتنا من الأمثلة العالميّة المعزّزة لهذا الموضوع، وكوني مترشّحةً عن محافظة المفرق، وهي محافظة ذات طبيعة عشائريّة، فقد تشرّفت بزملائي في معهد البحرين للتّنميّة السياسيّة، وكانت هذه المبادرة مشرّفة، وهذه المشاركة جاءت من المجتمع العشائريّ والمتنوّع، وهذا يثبت وجود الوعي لتمكين المرأة في المناصب القياديّة، وأذكر عندما كنت أتحدث مع الدكتور ياسر (د. ياسر العلوي المدير التنفيذي للمعهد) بأنّ هناك شيئًا يثلج الصدر في هذه الانتخابات التي تشرّفت بها، مما يُبيّن أن هناك شيئًا جديداً يبيّن قوة هذه الانتخابات من مشاركة كبار السن، والمؤيّدين لمشاركة المرأة.

ونصل إلى فكرة: هل مشاركة المرأة مقبولة أم لا؟

لنُفاجأ في اجتماع في محافظتنا لنشر "يافطات" عن دور المرأة، أنَّ الرّجوع للطّريق الإسلاميّ والعربيّ هو الأصحّ، ولكن، من جانب آخر، يجب أن يكون هناك دمج بين الأصالة والمعاصرة، عندما ندافع عن حقوق المرأة.

وفي بعض الأحيان تكون هناك اتفاقيات دولية نأخذ منها ما يناسب تشريعاتنا وموروثنا، هذه النقاط هي من العقبات التي بالفعل أثّرت في مشاركة المرأة السياسية، وتعدّد التشريع - كذلك - والتي تطرقت إليها هي النقاط الجوهرية لمعالجة عقبات مشاركة المرأة، وهنا ومع تشرّفي بمشاركة الأستاذة لولوة في هذه الندوة، نحن دائمًا نتطرّق إلى هذه العقبات وأسبابِها ولكنّنا لا نضع الحلول، والحلّ هو تعديل التّشريعات.

أمّا موضوع الأحزاب السّياسيّة وإعطاء المرأة فرصةً للمشاركة في الأحزاب السّياسيّة فهو من النقاط والعقبات التي وقفت ضد المرأة في الانتخابات، وعلى مستوى الأردن كانت نسبة عالية جدًّا 120% لمشاركة المرأة في الأحزاب السياسية، أما في البحرين فلا أعلم النسبة بالضبط، ولكن أيضًا هناك ضعف في المشاركة، وكان لنا رأي في هذه المشاركة.

وهناك سيناريو معيّن وهو: لا بد من تعديل قانون الأحزاب؛ تعديل القانون لأنه بداية الثقافة المجتمعية لمشاركة المرأة في الأحزاب السياسية، وبرامج التوعية والتثقيف والقانون، ولكنّ تعديل التشريع - مثلاً - كان "السيناريو" الذي طرحناه في السنوات الماضية لقانون الأحزاب حينما يمنح ترخيص لأحد الأحزاب؛ لا بدّ أن يكون هناك تحديدٌ لنسبة معينة من مشاركة النساء في هذا الحزب، هذه هي النقاط التي أثيرت.

وهناك أيضًا أن الحزب نفسَه يُضعف مشاركة المرأة العربيّة وانضمامها إلى الأحزاب، وللأسف لا توجّه الأحزاب برامجها التي تمتلك خصوصية إلى المرأة، وخاصة قضايا المرأة، ولا بدّ أن يكون هناك توجيه للبرامج والقضايا إلى المرأة، لأجل مشاركة المرأة في عضويّة الأحزاب، ويكون هذا الحزب أو ذاك مشجّعًا لمشاركة المرأة.

إذن، عدم مشاركة المرأة العربية في الأحزاب السياسية، وضعف التشريع وتعديل قانون الأحزاب، من العقبات ضدّ مشاركة المرأة في الانتخابات.

الحل؟ هو أن نركّز على برامج محو الأميّة، والثقافة الاجتماعية، وتعزيز القوانين والأحزاب السّياسيّة وتعديل قانون الانتخاب، وأن تكون هناك قوائم نسبية، وأن يظهر اسم للسيدات، وهذه كانت من الحلول التشريعية؛ سواء أكانت قوائم أم من خلال الكوتا النسائية أم قوائم الوطن التي تُغنِي عن الكوتا، والتي تُرشِّح النائب في قائمة ويكون من ضمنها السيدات، ومن هذه القوائم نجحت سيدة في الانتخابات وهذه العقبات والحلول الواردة.

وسنستمع إلى الأستاذة لولوة أكثر، وأشكركم على التواصل، وفي نهاية حديثي أشكركم كثيرًا، وأشكر مملكة البحرين على التواصل مع الجمهور في أي قضية، وتحاول تقديم الحلول لها، وشكرًا جزيلًا لكم.

في 2010م عاشت المرأة الصراع السياسيّ
بين الجمعيات السياسيّة،
وصارت ضحيّة الموروث
وسيطرة الجمعيات السّياسيّة الدّينيّة!!

أ. لولوة العوضي

كلمة أ. لولوة العوضي

أحبّ أن أتوجه بالشكر إلى معهد البحرين للتنمية السّياسيّة على إتاحة الفرصة لي بالتحدث في مثل هذا الموضوع، ولا أخفي عليكم أنه حينما دعيت إلى هذه الندوة انتابني شعور ما بين اليأس والخوف بعد عشر سنوات من عُمرِ المشروع الإصلاحي لمملكة البحرين.

هذا المشروع الإصلاحي الذي فتح المجال من البيئة القانونية لمشاركة المرأة السياسية، من بينها المشاركة في الانتخابات النيابية والبلدية، مازلنا نتكلم عن موضوع التحديات والمعوقات عن موضوع المشاركة السياسية، كنا نتكلم هذا الكلام مع بداية المشروع الإصلاحي قبل عشر سنوات، واليوم التحديات - في نظري - زادت وتوسع نطاقها.

اليوم، مجتمع البحرين أمامه تحدٍّ، وهو تحدي الأمن القومي والسلم الاجتماعي، هل ما زال تمكين المرأة في الانتخابات النيابية والبلديه التي ستشهدها مملكة البحرين في عام 2014م أولويةً للمؤسسات الحكومية أو أولويةً لمؤسسات المجتمع المدني والجمعيات السياسية؟ وهذا التحدي كبير، وأنا أفكّر ماذا أقول لمن سيحضر، والواقع أن المجلس الأعلى للمرأة ومعهد البحرين للتنمية السّياسيّة - بغضّ النظر عما يجري في مملكتنا - إلا أنهما مستمران في منهجيتهما التدريبية والتوعوية، وهذا حسنٍ ويُشكرون عليه، على خلاف مؤسسات المجتمع المدني، وهي حالياً دورها خَفَت نتيجةً للوضع السياسي والأمني في مملكة البحرين، إذ لا نجد لهذه المؤسسات تحركًا على أرض الواقع في التدريب للجانب السياسي.

ومبدأ المساواة والتّكاتف على مستوى العالم الذي هو أساس المشاركة السياسيّة، يواجه في العالم كله ثلاث تحديات يتعلق مبدأ التحدي في مبدأ المساواة في فرص التفكير الحالي في التنمية الاقتصادية، وكيفية الدمج ما بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، وكيفية الاستفادة من الإنجازات أو المكتسبات التي تحققت في دولنا فيما يتعلق بالممارسات التي ستمارس أو تمارسها الدولة في أجهزتها كافة لحماية حقوق المرأة.

وتقرير معهد البحوث الاجتماعية الصادر عن الأمم المتحدة سنة 2008م تعرّض إلى هذه التحديات الثلاثة على مستوى العالم ليس على مستوى دولنا، وإنما على مستوى دول العالم، وحتى الدول غير الإسلامية، وأريد أن أضيف - وأنا كُلِّفت بموضوع المشاركة الانتخابيّة للمرأة وتجارب المرأة من سنة 2002م انتهاء بالانتخابات التكميلية - وعندما أتكلّم عن تقييم هذه التجربة، لا بد أن أتحدث عن التحديات والمعوقات التي صادفت المرأة في البحرين، وهذه المعوقات أجادت باستعراضها الدكتورة ريم بشكل كامل، وإن كان بشكل موجز.

وهذه التحديات في كل الدراسات التي تمّت عن مشاركة المرأة في الانتخابات، سواء على المستوى الوطني أم الإقليمي أم الدولي، لا تختلف عن الواقع وإن اختلفت في صياغتها أو تحديد مضمونها، مملكة البحرين لديها دراسات على المستوى الوطني؛ أهم دراسة أنا أنظر إليها هي دراسة قام بها المجلس الأعلى للمرأة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي لتجربة 2006م، وهذه الدراسة كشجرة وفيها فروع وجذور وأغصان، تناولت وشخّصت حالة البحرين تشخيصًا تفصيليًّا، ولم تترك شاردة وواردة إلا وتناولتها من خلال المبحوثَين؛ المرأة التي شاركت في الانتخابات، والناخبين، رجالًا ونساءً شيبًا وشبابًا، والجمعيات السّياسيّة والأهلية والجمعيات النسائية، وشخّصت الحالة والعلاج وشخّصت التوصيات.

في العام 2002م أول تجربة للمرأة البحرينية وثاني تجربة للبحرين، المرأة البحرينية لم تكن مستعدة لهذه التجربة، ولم تكن المؤسسات الرسمية المعنية بالمرأة مستعدة لتدريب المرأة، ولم تكن المؤسسات الأهلية والمرأة نفسها في هذا الوقت عندها توجّه سياسي كما كانت الجمعيات السّياسيّة والنسائية، والتي كان لها توجه سياسي في المقاطعة فلم تدعم المرأة في انتخابات العام 2002م.

المجلس الأعلى للمرأة، باعتباره المؤسسة الرسمية المعنية بشؤون المرأة، لم يكن لديه الاستعداد لتدريب المرأة وتوعيتها، والمرأة نفسها لم يكن لديها الاستعداد (لأن تتدرب)، وفي هذه المرحلة كان لرئيسة المجلس الأعلى للمرأة (صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة

بنت إبراهيم آل خليفة حرم جلالة الملك المفدى) دور كبير في تقبّل المرأة في الانتخابات؛

إذ قامت رئيسة المجلس الأعلى للمرأة بزيارات ميدانية للمساجد والمآتم في مختلف أرجاء مناطق البحرين، ونتيجةً لهذه الزيارات تكوّنت قاعدة مجتمعية في تَقبُّل مشاركة المرأة في الانتخابات، وكانت نتيجة هذه القاعدة أننا رأينا إقبالَ الناخبة على المشاركة في الانتخابات، وإقبال المرأة مترشِّحةً، وعدُّوا رئيسة المجلس الأعلى للمرأة هي المرأة القُدوة، خاصة عندما قامت بممارسة حقها في الانتخاب، وكانت وسائل الإعلام تُظهر السيدة الأولى في البحرين وهي تمارس دورها في الانتخاب، حيث تركت هذه الصورة أثرًا في عقلية المرأة في البحرين للمشاركة في الانتخاب.

نتيجة ما توصلت إليه الانتخابات، لم تفز أي امرأة في الانتخاب عدا إمرأة فازت بالتزكية، وهذه المرأة كان لديها حسن تصرف، وساعدتها ظروف الدائرة التي رُشحت فيها، أنتهي إلى نتيجة أن المرأة البحرينية التي شاركت في هذه الانتخابات لم تستخدم آليات القانون المتاحة لها أو للرجل في تغيير عناوينها ومقرها الانتخابي رغم أن الرجل في هذه الفترة قام بهذه العملية وقام بتغيير عنوانه في بعض الدوائر واستفاد من هذه التجربة.

وفي 2006م استفاد المجلس من تجارب انتخابات 2002م في عدم الاستعداد، فقام بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعداد برنامج للتمكين السياسي للمرأة، وكانت الأستاذة مريم جناحي هي المديرة التنفيذية لهذا المشروع، والمجلس قدّم كل المساعدات التي يمكن أن يقدمها للمرأة المرشحة من إمكانيات فنية وتدريبية، مؤكدة في هذا البرنامج على التمثيل والتطبيق، رغم تعرّض هذا البرنامج في مفرداته إلى توعية سياسية؛ ولكن لم يركّز عليها في التّنفيذ والتطبيق، وكان أكثر احتضانا إلى الجانب التدريبي للمرشحات ومديري الحملات؛ فكان هناك خلل في التنفيذ بالنسبة إلى التوعية.

وفي مجتمعاتنا العربية ومنها مجتمع البحرين، برغم الدراسات التي أُعِدَّت في هذا الشأن، مثل ما تفضلت الدكتورة ريم، هناك موروث اجتماعي وموروث ديني وثقافي،

وكل الدراسات تغفل جانب الثقافة القانونية بعنصريها الماديّين: وهما المعرفة والسلوك المتصلة بمجتمعاتنا بالثقافة الإسلامية، والثقافةُ الإسلاميّة إذا لم تصل إلى الإنسان العادي أو المواطن العادي فالسلوك يتناقض ويتعارض مع المبدأ الشرعي أو القاعدة الشرعية للشريعة الإسلاميّة، وبالتالي يتصادم السلوك مع النصوص القانونية، فتكون هناك عملية من الشد والجذب بين النص القانوني والثقافة الإسلامية؛ لأن مصدر التلقي أو المعلومة وصلت إلى الإنسان العادي خطأ.

الدراسات أغفلت أيضًا دور وزارتين مهمتين، هما وزارة العدل والثقافة وسامحوني يا معهد التنمية السياسية، إذ لم يُنظَر إلى هاتين الوزارتين نظرة إيجابية في التوعية الثقافية والدينية، صحيح أنّه قد يُرَد علينا أن الوزارة مسؤولة عن تطبيق القانون، لا، فالمسؤول عن تطبيق القانون هو المجلس الأعلى للقضاء، ووزارة العدل والشؤون الإسلاميّة مسؤولة عن إيصال النظرة السليمة والمعرفة السليمة لأحكام الشريعة الإسلاميّة فيما يتعلق بكل النواحي، ومنها موضوع المشاركة السياسية، ووزارة الثقافة مسؤولة عن التنمية الثقافية في المجتمع فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، فهذا هو جزء من عملها.

النساء اللاتي شاركن في العام 2002م، وبعد مشاركة 2006م اختفين من الساحة اختفاءً تامًّا، لم يستفِدْنَ من تجربتهنَّ، ولم يستثمرها الآخرون، وهذا أكبر خطأ وقعت فيه أي امرأة ووقعت فيه الآليات أيضًا، ولذلك نحن الآن في المعهد ومعنا رئيس مجلس الأمناء أتمنى من كل قلبي أن تَبنِي على تجربة هؤلاء النساء، ويكون لهنّ دور في الحياة السّياسيّة أو الشأن العام في البحرين.

وحين نأتي إلى تجربة 2010م و2006م لم يفز أحد بالتزكية، السيدة نفسها جاءت بالتزكية، والتي أعِدّها في قمة الذكاء؛ إذ لم يتوفر في غيرها من السيدات اللاتي شاركن في الانتخابات، وفي2010م كان هناك تدريب بين المجلس ولكن ليس بالطريقة التي تمت في العام 2006م، وكان هناك تجاذب في عام 2010م بين المرأة وبين الجمعيّات السّياسيّة للوصول إلى قبة البرلمان، ولم يكن لأي امرأة نصيب للوصول إلى قبة البرلمان، وحتى الرجال، فالجمعيات السّياسيّة سيطرت سيطرةً تامّةً على السّاحة الانتخابيّة.

وأذكّركم بموضوع النائب الفاضل، الذي هو اليوم زميلنا في مجلس الشورى، فقد فاز بالدائرة لأن الجمعية السّياسيّة الدّينيّة كانت تدعمه في ذلك الوقت، والمرأة في سنة 2002م لم تكن مستعدة ووصلت إلى الدور الثاني وحصلت على أصوات تفوق أصوات الرجال في الدوائر الأخرى، ولذلك على المرأة أن تدرس الدائرة وترى في أي دائرة ممكن أن تحقق نجاحًا فيها، التي هي فيها حاليًّا.

في2010م عاشت المرأة الصراع السياسيّ بين الجمعيات السياسيّة، وصارت ضحيّة الموروث وسيطرة الجمعيات السّياسيّة الدّينيّة؛ بدليل الدراسة التي عقدت بين المجلس وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الّتي أشارت إلى أن العقبة التي أشارت إليها النساء المرشحات من أنَّ رجال الدين والمرجعيات الدّينيّة هي من سيطرت على الانتخابات، بدليل أنَّ الشباب والمنتمين إلى الجمعيات السّياسيّة قالوا بالحرف الواحد إن الرجال في فكرهم يتقبلون المشاركة السّياسيّة للمرأة؛ ولكن من جانب آخر هم يفضّلون الأشخاص المنتمين إلى جمعيات سياسيّة أو مرجع ديني يزكّيهم.

والمرأة في 2006م و2010م كانت ضحية عدم قدرتها على مواصلة الدعم المادي لحملتها الانتخابيّة، فالدراسة أوضحت أن الدعم المادي له عنصران؛ عنصر ثنائي الوجه؛ الوجه الأول: أن المرأة لا تستطيع أن تصرف على حملتها الدعائية الانتخابيّة، والوجه الثاني: أن الناخب في البحرين وحتى الناخبات يذهبون إلى من يدفع أكثر ومن يقضي له حاجته، إذ إنَّ العنصر المادي ظهر بشكل واضح في العام 2006م و2010م بعكس 2002م.

نأتي إلى الانتخابات التكميلية سنة 2012م، ففي كتاب "المملكة وعقد جديد من الإصلاح" لمركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، أوضح أن المرأة - في ظل مقاطعة الجمعيات السّياسيّة الدّينيّة أو الجمعيات المعارضة - استطاعت أن تصل إلى قبة البرلمان بمساعدة الآلية الوطنية للتدريب، وهنا يتبين مدى سيطرة الجمعيات السّياسيّة الدّينيّة على الساحة البحرينية.

> النساء اللاتي شاركن في العام 2002م، وبعد مشاركة 2006م اختفين من الساحة اختفاءً تامًّا، لم يستفِدْنَ من تجربتهنَّ، ولم يستثمرها الآخرون، وهذا أكبر خطأ وقعت فيه أي امرأة ووقعت فيه الآليات أيضًا

أ. لولوة العوضي

ف استشراف المستقبل لمشاركة المرأة في العملية الانتخابيّة في 2014م تعتمد على عنصرين: عنصر التدريب والاستعداد، وعنصر خلق المرأة للمثل، وفي الوقت نفسه موضوع مشاركة أو مقاطعة الجمعيات السّياسيّة الدّينيّة، فإذا شاركت هذه الجمعيات سيكون موقف المرأة في البحرين موقفًا صعبًا، فعليها من الآن أن تستعد لكيفيّة الاستفادة من المكاسب التي تحققت، ونحن لدينا أربع سيدات في مجلس النواب، وكل سيدة من هذه السيدات أضافت شيئاً ما إلى التجربة الانتخابيّة، ولدينا عشر سيدات في مجلس الشورى كل واحدة من هؤلاء السيدات أضافت شيئاً أو ميزة إلى المجلس الذي تنتمي إليه، هذه المكاسب كيف نستفيد منها في زيادة وعي المجتمع في البحرين وخاصة الشباب.

نقول هل الحل في الرجوع إلى نظام الكوتا؟

أو هل التعديل التشريعي هو الحل؟

أو العصا السحرية التي تخرجنا من هذا المأزق؟

فالكوتا تخضع إلى عدة اعتبارات، فالاتفاقية الدولية لمكافحة التمييز حين تكلمت عن التدابير المؤقتة لم تقصرها على الكوتا، وإنما هناك تدابير أخرى ممكن الاستفادة منها، وللأسف جميع الدراسات - حتى الدراسة التي أعدّها مكتب الأمم المتحدة - لم تعطنا كيفية الاستفادة من التدابير المؤقتة المنصوص عليها في هذه الاتفاقيات، وأيضًا توصيات الدراسة أَدرجت نقاطًا من غير جدول زمني ومن غير ترتيب موضوعي لهذه التوصيات، يعني جميع التوصيات تأتي في هذه الدراسات من غير أن تعطي تدابير للجهات المسؤولة في كيفية تنفيذ هذه التوصيات.

أمّا المشاركة السّياسيّة للمرأة، فقد تفضلت الدكتورة ريم بكلمة عن تعديل قانون العمل وتعديل التعليم، وهذا كلّه مرتبط على المدى الطويل بالتنمية السّياسيّة، ومعهد البحرين للتنمية السّياسيّة باعتباره معهد متخصص للتنمية السياسة لجميع المواطنين أقام دورة لتمكين المرأة التنموية مشتركة مع المجلس الأعلى للمرأة، والذي لديه عدة

مشاريع على المدى القصير والطويل وهو يمضي في تنفيذ خطته، وأهم خطة على المدى المتوسط برنامج دمج احتياجات المرأة في برنامج عمل الحكومة والميزانية والذي اعتُمد من رأس الدولة جلالة الملك باعتباره السلطة التنفيذية يُعطي مؤشّرًا على أن الدولة من أولوياتها تمكين المرأة في جميع المجالات.

وحينما نتكلم عن المشاركة السياسية، فما هي المشاركة السّياسيّة؟ السّياسيّة في اللغة الانجليزية أو الفرنسية، في اللغة الفرنسية كوتي والتي تأتي مشتقة من كلمة لاتينية (بوليس) أي الناحية أو المدينة أو اجتماع المنظمة، فبالتالي المشاركة السّياسيّة ليست عمل سُلطان؛ وإنما عمل يأتي جزء منه، وأنا كوني مواطنًا أشارك في صنع القرار في جميع نواحي الحياة، بما فيها المشاركة السّياسيّة والتي يأتي - جزءًا منها - المشاركة في الانتخابات النيابية.

المرأة في الانتخابات في 2002م إلى الانتخابات 2010م ثم بداية الانتخابات التكميلية والتي اقتصرت الأخيرة على مجلس النواب، ولكن قبلها كانت المجالس البلدية التي لم تأخذ حيزها من الاهتمام لا في عقلية المرأة ولا في عقلية الآليات الوطنية مع أن كل العالم يرى أن المرأة التي تصل إلى البرلمان جاءت أصلاً من العمل البلدي.

البحرين في تجربتها الجزئية هذه، لم تأخذ حيّزًا ولاستشراف المستقبل بالنسبة إلى الانتخابات النيابية وورقة العمل ركزت فيها على دراسة الأمم المتحدة، ودراسة الدكتورة مي سليمان العتيبي، لأن دراسة الدكتورة مي ركّزت على نموذج المجتمع في البحرين من حيث التواصل الاجتماعي، فبيّنت آثار وأدوات التواصل الاجتماعي وتأثيره في العملية الانتخابية.

نعرف أن المجلس الأعلى للمرأة مع معهد البحرين للتنمية السّياسيّة يكملان المشوار في تنمية المشاركة السّياسيّة للمرأة والمواطن عمومًا، ويركّزان على الثقافة المجتمعية، والذين تنقصهم الثقافة القانونية المرتبطة بالثقافة الإسلاميّة، والمجلس الأعلى للمرأة لديه برنامج على المدى القصير والمدى المتوسط والمدى البعيد.... وشكرا.

مداخلات الحضور

(مداخلة):

السلام عليكم، أحب أن أشكر سعادة الدكتورة ريم والأستاذة لولوة على هذه المحاضرة القيّمة، واسمحوا لي أن أبدأ بكلام قصير عن المرأة بمقولة: "وراء كل رجل عظيم إمرأة"، والمرأة في كل جانب؛ أمامكم وخلفكم، وهي تكاد تكون الحافظة لتوازننا؛ فالمرأة ولدتنا وشجعتنا، والمرأة هي أو من دفعتني في مسيرتي الأدبية. وعندما دخلت كانت تُقدَّم وردة للمرأة احترامًا لها، وأظنّ أننا كل يوم نقدم فيه وردة للمرأة، نزيد من احترامها وتقديرها ومازلنا؛ فهي تسقينا وتدعمنا وتشجعنا فلا نستطيع أن نصف المرأة.

السؤال الأول:

ما هي العقبات التي ترينها في العام 2014م للمرأة؟ وما هي الأمور التي يمكن أن تأخذها في عين الاعتبار لوصولها؟

السؤال الثاني:

جميعنا شهدنا التجربة الكويتية والتي حققت صدى إعلاميًّا واسعًا بالنسبة إلى التجربة الأردنية، وأنا كوني متلقيًّا كنت أسمع أن التجربة الكويتية أقوى من التجربة الأردنية، فهل للإعلام دور في تحقيق صدى في قوة البرلمان والتجربة التابعة له؟ واسمحوا لي على الإطالة.

د. ريم أبو دلبوح:

نحن نؤكّد على مجلس النواب الأردني كيف أنه من الممكن أن يستفد من الخبرات، وأنا أؤكد على نقطة، إذ إنه يجب الاستفادة من الخبرات ودور النشر، وأؤكد على هذه النقاط؛ أن هناك لقاءات تجمعنا مع لجان نيابية توضح لنا كيفية الإجراءات وكيف يمكن الاستفادة من مجالس النواب العربية، ودائمًا نكون على تواصل معهم، ويوجد في كل مجلس نواب عربي عضو من النواب العرب، وفي الأسابيع الماضية كانت هناك نقطة فيما يتعلق بالاستفادة من المستشارين وكانت هذه نقطة ضرورية جديرة بالتّفعيل.

(مداخلة):

أنا سعيد لسماع ما طُرِح من نائب أردني، ولكني كنت أتوقع أن أسمع شيئاً آخر، وأيضًا في هذا الموضوع، هل في اعتقادك أن منظومة القيم والتشريعات الدّينيّة والاجتماعية صالحة لهذا العصر؟ وأنت تركزين على البعد الديني الذي يساوي بين المرأة والرجل، فهناك تمييز في الدين؛ فأنت في المحاكم نصف رجل وشهادتك نصف شهادة، وأنا أتطلع إلى عصر ودولة مدنية، وكنا نطمح أن نسمع عن التجربة الأردنية في القوانين الوضعية والتحول، نحن دولة مدنية و ليست دينية ودستور البحرين فيه نص في المادة الثانية يقول إن دين الدولة هو الإسلام ولا يُناقَش فيه؛ فكيف نقول "الدولة مدنية وللدولة دين" وشكرًا.

د. ريم أبو دلبوح

ننتبه إلى نقطتين، نحن في التجربة الأردنية، ركزت على معوقات مشاركة المرأة السّياسيّة في التجربة الأردنية، ولضيق الوقت اسمح لي؛ فإنّ مداخلتي قصيرة ولا أستطيع التّفصيل، ولكن أنا لم أكن بصدد دولة دينية أو دولة مدنية؛ ولكن وضّحت أنّه في صدر الإسلام أو في القرآن الكريم على دور المرأة، وأكّدت على نقطة مهمة كثيرًا لعلاج عقبة؛ وهي الفهم المغلوط لدور الدين تجاه المشاركة فأنا لم أذكر في بدايات حديثي غايات توجّه الدولة، وهذه لا تتعارض سواء؛ كما تفضل الأخ عندما تكلمت أنه للتوصل إلى الدولة المدنية، ولم يكن هناك المساواة في الإسلام، هذه لا تتعارض أبدًا، لقد ذكرت أيضًا من خلال حديثي أننا نستطيع أن نجمع بين الأصالة والمعاصرة؛ ونحن دائمًا نريد أن نتوجه إلى قوانيننا المدنية، في إطار قوانيننا وفي إطار حقوق المرأة ولكن بما ينسجم مع دساتيرنا التي تختلف.

وذكرت أيضًا نقطة هي بالأهمية بمكان، وهي أنه لا تُدرك مساواة في الدين، وذكرت شهادة المرأة، أصلًا حتى في شهادة المرأة تم توضيحها لغاية التذكير وليس للانتقاص من المرأة، وأعيد وأذكّر بنقطة مهمة جدًّا هي أنه توجد حالات لا تُقبل فيها شهادات المرأة أو شهادات الرجل، ولكن هذا ليس تخصصي في أمور الشريعة.

ولكن ما قصدته، ولأثبت كلامي أن لي دراسةً امتدت إلى مكانة المرأة بسبب أنه في دراسة إيمان وثلاث آيات؛ التوثيق والمصداقية في نقل المعلومة، وهي رسالة ماجستير في العام 2006م من إعداد إيمان الزعابي عن المشاركة السّياسيّة للمرأة في دول مجلس التعاون الخليجي، وأخذَت الإمارات حالةً، وأبرز النتائج التي توصلت إليها تتمثل في أن أغلبية عينة الدراسة أخذت أن السبب وراء معاملة البعض للمرأة الإماراتية معاملة تختلف عن معاملة الرجل هو الخلط ما بين العادات وأحكام الدين الإسلامي، إذن هناك نظرة مغلوطة لأحكام الدين.

أ. لولوة العوضي:

لنا الفخر في مملكة البحرين على أن دستورنا نص على أن الشريعة هي مصدر التشريع، نحن دولة إسلامية في المقام الأول والحفاظ على الهوية والحفاظ على مقومات المجتمع من المفروض التركيز عليها وعدم المساس بها، وليس المطلوب لتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات أو المشاركة السّياسيّة القضاءَ أو الانقلابَ على مقومات المجتمع في البحرين، الشريعة الإسلاميّة مصدر كل التشريع وليست المصدر الرئيس.

فأنا أقول لك يا أخي الفاضل نفخر ونفخر بأننا دولة إسلامية، والإسلام مصدر رئيس للتشريع، وعلى القوانين ألّا تخالف الأحكام الكليّة والمبادئ الشريعة الإسلاميّة عند التشريع.

تكلمنا على أن معيار الثقافة الحقوقية لدى المواطن العربي مغلوطة، وأنت تمثّل هذا الوطن وقلنا إنها معلومة لا بدَّ أن تكون صحيحة لتنقلب على السلوك، والسلوك اليوم هو أن المرأة العربية شهادتها بنصف شهادة الرجل في المحاكم على الإطلاق؛ هذا لأن مصدر معلوماتك قد يكون غير صحيح، ونحن لنا خبرة في المحاكم - حتى الشرعية منها - أنه تُقبل من شهادة النساء النصابُ الشرعي في حدود المعاملة، فلا نظلم الشريعة الإسلاميّة ونأخذ الحكم على إطلاقه، وهذا خطأ ومن الظلم الذي يقع على المواطن المسلم أو الشخصية المسلمة في تفسير أحكام الشريعة.

أ. صفية بوعلاي مرشحة في العام 2006م:

يسرني أن أشكر الأستاذة لولوة العوضي أنها أشارت إلى مرشحات الانتخابات عام 2006م وغيره، وأنا أتكلم عن نفسي ولا أعرف عن باقي الزميلات، فأنا لم أتوقف عن إلقاء المحاضرات في الجمعيات، وحتى في وزارة الخارجية استعانوا بي وقدمت تجربتي عن الانتخابات في محاضرتين في الولايات المتحدة، وصُفِّق للمرأة طويلًا لأنها وصلت إلى حد الانتخابات، كما صُفِّق للبحرين أنها أعطت حق للترشيح للمرأة في الانتخابات.

ونحن مررنا بتجربة ممتازة جدًّا ودُرِّبنا تدريبًا ممتازًا، وُضِعنا على أرض صلبة، وتجربتنا على مسرح الحياة، وكنت أقول في تجربتي في المحافظة الوسطى: كم كنت أتمنى أن يُستفاد من تجربتنا، وأنا على استعداد أن يُستفاد من تجربتي، ولكن ما كنت أتمناه أن يكون هناك شيء يسندنا رسميًّا.

أما على الصعيد الشخصي فأنا ما زلت متواصلة، وممّا ذكرت سعادة الدكتورة ريم عن تجربة المرأة وذكرت أن سبب إخفاق المرأة في الوصول إلى البرلمان هي المرأة؛ وهذا صحيح، فقد مررت بتجربة صعبة كثيرًا؛ إذ فُوجِئنا أن المرأة نفسها تحارب المرأة.

وذكرت الأستاذة لولوة أننا نحتاج إلى شركاء، منها وزارة الثقافة؛ لأن المرأة تحتاج إلى تثقيف، وليست المرأة فقط؛ وإنما المجتمع في البحرين يحتاج إلى تثقيف انتخابي، وتُقبل المرأة فردًا كالرجل، وكذلك وزارة العدل؛ فقد كان ممكنًا أن تدعم وزارة العدل الجهود، حيث مررنا بتجربة يعلمونا فيها، ويأتي من يقول في المساجد بتكفير مشاركة المرأة في الانتخابات.

ولا أعرف عن زميلاتي الأخريات، وحاليًّا قد تغيبت لظروف صحية أما فيما عدا ذلك، فأنا في خدمة بلدي؛ سواء كنت مرشحة أم غير مرشحة، وأحببت أن أوضّح ذلك فقط، مع شكري للجميع.

د. هدى الخاجة عميدة الدراسات العليا في جامعة البحرين:

أتوجه بجزيل الشكر والتقدير على دعوتكم الكريمة، وعلى هذه المحاضرة القيمة التي استمتعنا بها، وحتى لا أطيل الموضوع، ركزتم على المعوّقات ومنها المحور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والموروث الاجتماعي ونظرة المجتمع والنظرة المغلوطة، ألا ترى سعادتكم غياب المحور الإعلامي عن هذه المعوقات؟ والتي أدت إلى بروز هذه المحاور!

وأنا أنطلق من دراسة علمية قمت بإعدادها عام 2002م أول الانتخابات التي أُجْرِيَت في البحرين، وكان عنوانها: "أسباب عدم تمكين المرأة في الانتخابات"، وقد تبين أن هناك عدةَ محاور؛ منها: الموروث الاجتماعي، والجمعيات السّياسيّة أو جمعيات المجتمع المدني والدور الإعلامي، وهذا كان مهمًّا جدًّا.

ومن خلال التحليل تبين أن الإعلام لم يركّز على المشاركة السّياسيّة أو الانتخابيّة، كما كان مطلوبًا منه في ذلك الوقت، أن يركّز على التوعية السّياسيّة ولكن كان من المؤسف أن يركّز على المرأة من ناحية عروض الأزياء والمكياج، ولم يكن هناك أي برامج للمشاركة السّياسيّة، إذ إنّه من المفروض أن تكون هناك خطة لمعالجة المشكلة ووضع خطة استراتيجية للحد من هذه المعوقات من هذا الجانب.

د. ريم أبو دلبوح:

بإيجاز وفي دقيقتين، أعود إلى ما يتعلق بالإعلام، إحدى النقاط التي ركّزتُ عليها من ضمن نقاط ست هي الإعلام والنظرة الدونية للمرأة، مع أن هناك أيضًا دراسات للماجستير والدكتوراه أوضحت أن هناك تقدمًا بنسبة 60% في الإعلام عن المرأة، وإعطاء امتيازات للمرأة في المجالات السّياسيّة، وأننا وجدنا في الواقع أن النسب الرقمية التي أعطيت لحق المرأة للمشاركة في العمل السياسي في الأردن أو في البحرين أوضحت مدى أهمية دور المرأة، والذي بيّنه الإعلام، بخلاف الأدوار الأخرى التي أوضحتها في الدراسة، وذلك يعتمد على الإرادة السّياسيّة في أي دولة عربية والتي تهيِّئ السبل أمام مشاركة المرأة السّياسيّة، ليس بالاقتصار على مجلس النواب فقط، وإنما أيضًا في السلطة التنفيذية والتعينية، وشكرًا.

أ. لولوة العوضي:

بخصوص النقطة الثانية التي تفضلت بها الدكتورة هدى: صحيح أن دراسة أُعِدَّت من 28 صفحة تناولت محور الإعلام، والمبحوثات في العام 2006م تكلموا عن موضوع الإعلام، والإعلام غير الصديق للمشاركة السّياسيّة للمرأة وكانوا يعانون من هذا الجانب، والمطلوب من وزارة الإعلام التعاون مع معهد البحرين للتنمية السّياسيّة ومع المجلس الأعلى للمرأة (بهذا الخصوص)، ولكن أنا سؤالي في بداية الندوة هل هذه المؤسسات الرسمية التي وراءها شغل شاغل والأمن القومي والسلمي والاجتماعي في المملكة، هل تأتي المشاركة السّياسيّة في برامجها، ونحن الآن في كل الوطن العربي، وكما تعرفون الربيع العربي، وهو الربيع الغربي، وهو الخريف العربي أو الخرف العربي، يعاني من الإشكاليات المصيرية للدولة!

دولنا مهددة في كيانها، فهل المشاركة السّياسيّة اليوم لها أولوية كما كانت قبل عشر سنوات؟ أو خمس سنوات؟ وهذا السؤال من المفروض أن يُطرح؛ لأن كل الدراسات كانت تتكلم عن المشاركة السّياسيّة في ظل السلم الاجتماعي، ونحن اليوم لدينا عواصف سياسية ورياح اجتماعية قلبت معاييرنا رأسًا على عقب، وعليه أشكر معهد البحرين للتنمية السّياسيّة على أن مشاركة المرأة السّياسيّة ما زالت تأخذ حيّزًا من برامجنا.

واليوم حينما تكلمنا عن الحضور الاجتماعي؛ ما قصدت الجانب الاجتماعي بصورة عامة، إنّما قصدت الثقافة القانونية لحقوق المرأة في الجانب الإسلاميّ، واليوم لدينا - ومن مدة قصيرة - فازت أربع سيدات في غرفة تجارة وصناعة البحرين، هذا يعطينا دليلًا أن أي مؤسسة لا تسيطر عليها الأحزاب والجمعيات السّياسيّة الدّينيّة يمكن للمرأة أن تحقق ذاتها فيها، والنصوص القانونية لا تكفي؛ إذ هي مجرد حبر على ورق إذا لم تساندها مؤسسات وطنية - أهليةَ أو رسمية - التي تدرس كل مشاريعنا، فما هي التدابير المؤقتة الممكنة بخلاف الكوتا التشريعية، فهناك الكوتا الشرفية كما في المجلس الأعلى - حيث سأبيّن دور الجمعيات السّياسيّة ومبادرة تشجيع المجلس ورئيسته بجائزة للجمعيات السّياسيّة - ولكن، ولا جمعية سياسية قدمت شيئًا، وبالتالي حُجبت هذه الجائزة!

بقيت نقطة وهي أن الدراسات التي تقوم في البحرين أحيانًا تتضمن مغالطات تترتب عليها تقارير دولية تُبنى على هذه المغالطات؛ ففي إحدى الدراسات التي قُدِّمت في منظمة المرأة العربية قال الباحث إن الجمعيات السّياسيّة هي من أخرجت نظام الكوتا، واضطُرت التقارير الرسمية الصادرة عن منظمة المرأة العربية -التي ساندت لها دراسات الأمم المتحدة أن تبني على هذه المعلومة الخاطئة، هذا حين نقول مؤسسات المجتمع المدني ونحن الأفراد مسئولون عن كل معلومة تصدر منا وتتناولها الدراسات.

(مداخلة):

شكرًا للسادة الحضور وللمحاضِرتَين، هناك تساؤل لم يُبيَّن من خلال هذه المحاضرة، دور المنزل والمدرسة في تنمية المرأة، ونحن نسأل الجدد من طلبة الجامعة الملكية: أين تنمية المرأة في الجانب السياسي أو المشاركة الانتخابيّة وصولاً إلى الجامعة، وخاصة البنات في موضوع المشاركة السّياسيّة فنجد قصورًا في الفهم، وأرجو توضيح هذا الدور وخاصة أن هناك سيدات جديدات أثبتن وجودهن في المجلس البلدي، وتبيّن أنّهنّ إذا استطعن أن يثبتن نفسها في المجلس البلدي سيثبتن دورهن في المجلس النيابي.

ممدوح حمودة أمين عام مساعد جمعية الشورى:

الأستاذة لولوة تتذكر أن جمعية الشورى، الجمعية الإسلاميّة الأولى في البحرين، التي رشحت إمرأة، وقد قام المجلس الأعلى للمرأة ومعهد البحرين للتنمية السّياسيّة بدورات مكثفة، وكانت ممتازة ولكننا لنكمل جهود بعض لابد من التشخيص، وأن المرأة في البحرين تحمل مسؤولية البيت بالكامل، ونسبة مئوية كبيرة منهنّ تتحمل عبء الأسرة.

إمرأة معروفة والإعلام لم يتقابل معها ولا حتى مرة واحدة، ولو كان الإعلام يتقابل معها بالدراسة الشديدة التي درستها لغيرت الوعي، لذلك فهي محتاجة إلى دعم من الإعلام لزيادة وعي القاعدة القليلة من النساء في الشارع السياسي، التي تعتبر غير متفرغة، والإسلام لم يكن ضد المرأة فهو كرّم المرأة، ومن لا يعرف، فإنّ هناك شيوخَ دين

يوضّحون لمن لا يعرف ولا يستطيع تفسير الآيات القرآنية، وباختصار المرأة محتاجة إلى دعم إعلامي بجانب الدور الذي قام به المجلس الأعلى للمرأة ومعهد البحرين للتنمية السّياسيّة.. وشكرًا.

الشيخ صلاح الجودر:

كنت أتمنى أن يكون هناك شاشة فيها المعوقات حتى لا ينسى أحد، وأظنّ أن مشاركة المرأة قد تجاوزناها، وأن مشاركة المرأة محليًّا غيرها عن العالمية، نحن نواجه مشكلة أن المؤسسات الدّينيّة اليوم تتحكّم بقرار المرأة، هذا جانب، واليوم عندنا ثلاث جمعيات بارزة الأصالة والوفاق والمنبر الإسلامي، فكيف نستطيع أن نوصل المرأة من خلال هذه الجمعيات؟ وأنا أؤيد دخول المرأة مستقلّةً، وأرى في الساحة اليوم أن القوة هي قوة دينية؛ ولكن لا أرى فيها وجوهًا نسائية، بل جميعها وجوه رجالية، وإذا أردنا أن نمكّنها، فنمكّنها من خلال مؤسسات المجتمع المدني.

هذا جانب، والجانب الآخر أن الإعلامَ له دور كبير؛ فهو في يد الشباب وليس في يد الوزارة، ويمكن للوزارة أن تسلّط الضوء على هذا الجانب، ولكن يبقى اليوم التواصل في مواقع التواصل الاجتماعي، الذي يبين عدم انتخاب الأقربين من النساء ولكن، انتخاب العنصر الكفء، وحين تكون امرأة ذات كفاءة؛ لماذا لا يُصوَّت لها؟ واليوم، مع احترامي للمرأة في البحرين لا أرى إمرأة صلحت غير المرأة الكويتية صفاء الهاشمي، فنحن نحتاج إلى نائب يوصل صوت المواطن.

نعيمة عثمان البلوش (مقبلة على الترشيح في العام 2014م):

حضرت برامج التمكين في المجلس الأعلى للمرأة، المشكلة لدينا في البحرين ضرورة تثقيف المواطن الناخب؛ لأن الشخص الذي سيدعمه ماليًّا في وقت الانتخابات سيستفيد منه على مدى قصير، ولكنَّ الشخص الذي سيستفيد منه على المدى البعيد و يستثمر فيه هو الشخص الأكفأ الذي سيرشحه.

أ. وجيهة الديلمي:

قالت الدكتورة ريم إن نظام الكوتا تدبير مؤقّت في الأردن؛ هل في اعتقادك أن هذا التأثير - على المدى البعيد - يكون - مستدامًا، ونحن لن نتكلم على المدى القصير، ونحن رأينا في مصر نزلت النسبة بدرجة كبيرة فهل ذلك سيؤثر في ثقافة المجتمع؟

أما بالنسبة إلى الأستاذة لولوة: ما هي نصيحتك للمرأة؟ وما هي الأوضاع المشجّعة التي تدخل فيها المعترك في هذه المرحلة؟ وما هي الخطوات العملية لدخولها هذا المعترك؟ إذا كانت الظروف الصعبة وأكثر من السابق.

الصحفي موسى عساف:

النقطة الأولى المتعلقة بمشاركة المرأة الانتخابيّة والمشاركة التي تعني التّرشيح والانتخاب، والمعوقات تقع على الإثنين، المشكلة نفسها تؤدي إلى ضعف المشاركة. والنقطة الثانية عدم توافق المرأة مع المرأة المرشحة، والنقطة الأخرى: ما هو متعلق بالكوتا، لو كانت لفترة زمنية محددة لتحقيق أهداف لاقتناع الرأي العام بالمرأة، فلا أظنّ أنها ستحقق أهدافها لأسباب كثيرة.

والسبب الرئيس في قبول المرأة هو ليس قبولًها مجتمعيًّا؛ فالقبول المجتمعي موجود، والدليل أن كثير من السيدات التي تترشح سواء في البحرين أو في الأردن حققن نسبًا عالية، ولكن لم تصل المشكلة الأساسية التي هي في النخب والمتمثلة في الجمعيات والأحزاب السّياسيّة، سواء في البحرين أم في الأردن، والتي أشار إليها الشيخ صلاح قبل قليل، مؤكدة أن كل الجمعيات والأحزاب السّياسيّة والفئات لم تكن لديها قوائم للسيدات؛ وبالتالي أن هذه النظرة التي لا يفترض أن تكون قاعدة للمجتمع لا تؤمن بالمرأة للوصول.

في الدول الأوربية المشاركة كانت من ضمن القوائم الانتخابيّة، وفي تونس كانت هناك مشاركة من ضمن القوائم الانتخابيّة، أُجبِر المشرّع التونسي على أن تكون النساء من ضمن قوائم الأحزاب الانتخابيّة؛ وبالتالي لم تكن على رأس قوائمها؛ وبالتالي

خسرت؛ فبالتالي المشكلة الرئيسية ليست في المجتمع وإنما في النخب وشكرًا.

د. ريم أبو دلبوح:

أشكر اهتمامك فيما يتعلق بالمجالس البلدية، وخاصة المشاركة السّياسيّة للمرأة، الذي هو جزء من الحق العام، وكانت تجربة الأردن في هذا الصدد في العام 2006م، إذ كانت 20% من النساء في المجلس البلدي وفي التعديل الأخير ارتفعت النسبة إلى25%، حتى تعزّز التدرج في المشاركة السّياسيّة ومنها البلدية.

وفيما يتعلق بالمواقع القيادية ومشاركة المرأة.. بالفعل أن المشاركة السّياسيّة للمرأة والمجالس البرلمانية؛ لا بد من أن نجد المرأة في المواقع القيادية في كل المراكز وعلى أساس أن يكون هناك معيار وهو الكفاءة.

وبالنسبة للكوتا النسائية أولًا أنا تحدّثت عن عقبات، والكوتا ليست موضوعًا؛ وإنما هي جزء من كلّ، وجملة من العقبات، والكوتا ممكن الاستغناء عنها على المدى البعيد؛ فمثلاً كان هناك عنصر نسائي دخل بالكوتا، وفي المرة الثانية دخلت الانتخابات بالمنافسة ونجحت، هذا أفضل من الكوتا، والموضوع في محاولة للتخلص من العقبات وتقليل نسبتها، وهناك مجموعة نجحت بالتنافس وبما أنّ العقبات ذُلِّلت؛ فيمكن أن نستغني عن الكوتا التي تعني الأحزاب، وكانت من ناحية تشريعية لا بد أن تجد النّص، ومن ناحية عملية لا بدّ أن توجه خطابًا لحماية مصالحها وليست قضايا المجتمع بشكل عام.

أ. لولوة العوضي:

بالنسبة إلى ما قالته الدكتورة ريم - وهو مهم - إلا أنه للأسف، الانتخابات البلدية لم تأخذ حيّزها من الاهتمام، لا بالنسبة للرجل ولا للمرأة، والتي سيطرت عليها أيضًا الجمعيات السّياسيّة الدّينيّة، وتركت المساحة خالية.

وفيما يتعلق بتعليق الشيخ صلاح الجودر: المعوقات هناك منها الكثير، ولم أرِد التعرض لها لأنها متكررة في كثير من الدراسات - ثماني دراسات تقريبًا على المستوى الوطني ودراستين على المستوى الإقليمي أنتجت في البحرين، وواحدة منهم على مستوى المنظمة العربية للمرأة - وتقرير عن المؤتمر الأول للقمة العربية للمرأة، وتقرير آخر عن مؤتمر القمة العربية الثاني للمرأة الذي عقد في "أبو ظبي" يتحدّث عن المعوقات.

أنا أتمنى منكم يا شيوخ الدين والدعاة في خطب الجمعة؛ إذ لم نشهد أي خطبة على منبر ديني لتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات، وهذا أحد المعوقات التي يمكنكم من خلال خطبكم أن توصلوا المعلومة الصحيحة للشباب في البحرين، والتي أشار إليها في العينة التي دُرِسَت في الأمم المتحدة بأن لديهم موقفين متناقضين: الموقف النظري (مع) والموقف التطبيقي (ضد)، فهذه المشكلة تحتاج إلى دراسة، وجاءت الدراسة، أعطت دراسة وتحليلًا ولكن ما بينت كيفية التغلب على الموقف المتناقض، وأدوات التواصل الاجتماعي.

وأنا ذكرت دراسة الدكتورة مي العتيبي وبيّنت أن أدوات التواصل هي سبب إخفاق المرأة في الانتخابات، والتي يجب - بدورها - أن تحذر في كيفية التعامل مع أدوات التواصل الاجتماعي في الانتخابات القادمة عن طريق فرق عنقودية، والناخب في أمريكا يحب أن ينتشر من خلال فرق العمل العنقودية، والناخب والسيدات في الكويت نجحوا من خلال فرق عمل عنقودية، ومدير الحملة مهم، وانتخابات 2006م أثبتت أن هناك من خان الثقة من مدراء الحملات.

شركاؤنا

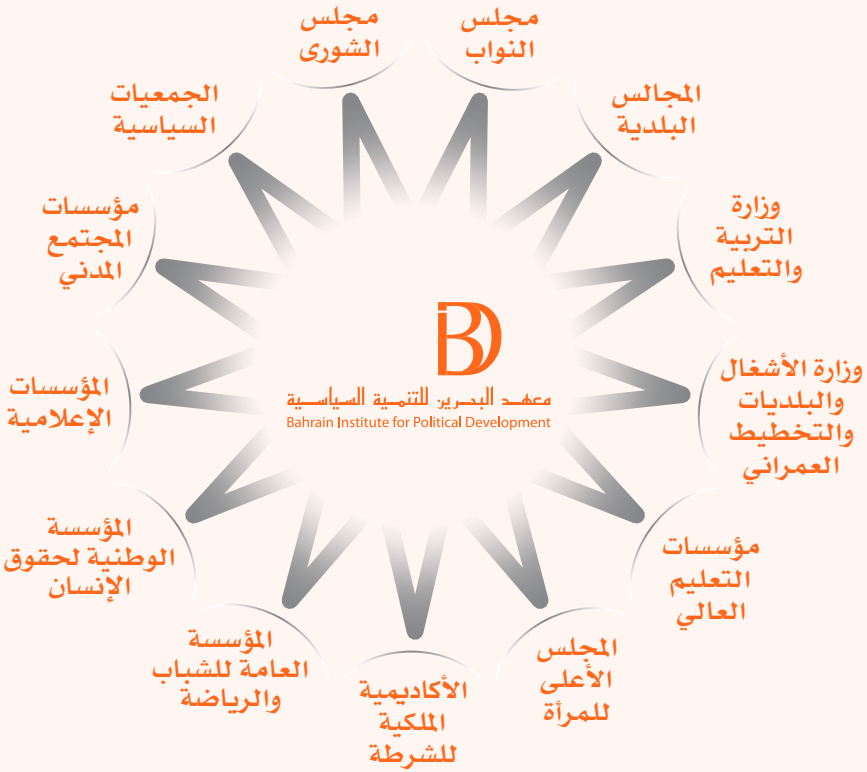
مجلس النواب
مجلس الشورى
المجالس البلدية
الجمعيات السياسية
وزارة التربية والتعليم
مؤسسات المجتمع المدني
وزارة الأشغال والبلديات والتخطيط العمراني
المؤسسات الإعلامية
مؤسسات التعليم العالي
المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
المجلس الأعلى للمرأة
المؤسسة العامة للشباب والرياضة
الأكاديمية الملكية للشرطة
معهد البحرين للتنمية السياسية
Bahrain Institute for Political Development

الفهرس

مرسوم إنشاء المعهد 2

كلمة المعهد 4

التعريف بالمتحدثتين 6

التعريف بمدير الندوة 8

كلمة د. ريم أبو دلبوح 10

كلمة أ. لولوة العوضي 20

مداخلات الحضور 28

شركاؤنا 39

آخر إصداراتنا

معوّقات المشاركة
الانتخابيّة للمرأة

يأتي هذا الإصدار ليوثّق مناقشات ندوة "معوقات المشاركة الانتخابية للمرأة"، في مسعى مكمّل لدور معهد البحرين للتنمية السياسية وجهوده في التمكين والتأهيل السياسي للمرأة، وحرصه على إزالة كل المعوقات التي تحد من تمكين المرأة سياسياً، عبر توعيتها وتثقيفها سياسياً ومنحها الفرصة كاملة لخوض التجربة الانتخابية وتحقيق النجاح فيها.

د ياسر العلوي
المدير التنفيذي
معهد البحرين للتنمية السياسية

مقروء

@bipdbh

مرئي